الثورة
الخميس 9 ذو الحجه 1433هـ 25 أكتوبر 2012م العدد (17508)

أنتم مسؤولون أمام الله والوطن

صولان صالح الصولاني

وبلادنا أصبحت هذه الأيام – قاب قوسين أو أدنى – من انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي ستكون طاولته – بلا شك – حافلة بمشاركة واسعة تشمل جميع الأطياف والأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية بما في ذلك ممثلون عن الجماعات الدينية والمذهبية المختلفة، يجدر بالغالبية العظمى من أبناء الشعب اليمني الذين هم – بلا شك أيضاً – من الناس البسطاء غير المنتمين أو المنضوين تحت أي إطار حزبي أو كيان سياسي وغير المحسوبين على جماعة أو مذهب أو طائفة بعينها، التنويه لجميع المشاركين والتأكيد – في آن معاً – أن حزبهم الكبير والصغير هو الوطن الذي ينتمون إليه – ولا غيره – أما في الديانة والتدين فهم يعتنقون الدين الإسلامي المتجرد والبعيد كل لبعد عن التشدد الديني والتعصب المذهبي.

وبغض النظر عن المسميات الـ(شتى) التي أطلقت وتطلق عليهم بين الحين والآخر – من قبل دعاة ومنتمي بعض الأحزاب السياسية كـ(الفئة الصامتة) (الشعب المصفق) و(الشعب المدعم) وغير ذلك من المسميات فهم لا يلقون لها بالاً، فقد وضعوا في اعتبارهم بأن الانتماء أو الانضواء تحت مسمى حزبي ليس بالنسبة لهم شرطاً أساسياً من شروط الانتماء للوطن ولا يرونه ضرورياً كون الانتماء الحزبي من وجهة نظرهم الشخصية لا يخدم الوطن بدرجة أساسية بقدر ما يخدم في الأول والأخير حزباً معيناً من الأحزاب السياسية التي بحسب اعتقادهم تحمل في غالبيتها أهدافاً ومبادئ خاصة بكل منها إن لم تكن تحمل فكراً وأهدافاً مستوردة من الخارج وهو ما جعل ويجعل وطناً كوطنهم ومواطنين كأمثالهم يصبحون بين هذه الأحزاب السياسية المختلفة المتصارعة في ما بينها كـ(الوليمة) وسط الغابة والذئاب المفترسة على غذائها تعظ الأنياب تارة وتارة أخرى على أنيابها تصيح.

على كل نقول لمثلي جميع ألوان الطيف السياسي ومختلف القوى والكيانات الذين سيشاركون في مؤتمر الحوار الوطني القادم إذا لم يصدقوا كلامنا بأن غالبية أبناء الشعب اليمني ليسوا سوى من المنتمين وطنياً وليس حزبياً أو ما شابه ذلك، فعلى كل منهم أن يبحث في أوساط المجتمع من حوله عن أعداد حاملي البطائق الحزبية منهم وسيتأكد له ذلك بكل سرور.. وسيتضح له – أيضاً – أن الشعب كل الشعب يتطلع منه وزملاءه الذين سيلتقون على طاولة الحوار الوطني في قادم الأيام الخروج بنتائج إيجابية تصب في المقام الأول في خدمة ومصلحة الوطن والمواطن، يريد الشعب العيش في ظل حياة آمنة وكريمة في وطنه، يريد الأمن والاستقرار يريد إقامة وبناء المشاريع الخدمية والتنموية يريد العمل على تخفيض أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية التي أثقلت كاهله يريد تلافي التدهور الحاصل في التعليم بشكل عام والارتقاء به.. يريد.. يريد.. إلخ.

وبالتالي فالمشاركون في مؤتمر الحوار الوطني القادم – بدون استثناء – يعدون في نظر المواطن مسؤولين أمام الله والوطن مسؤولية كاملة عن تحديد ورسم مستقبل البلاد والعباد الذي يحلم به ويتطلع إليه أبناء شعبنا اليمني – من أقصاه إلى أقصاه، آملين بأن يكون إشراقاً وازدهاراً وتقدماً.

الدولة التنموية

نبيل نعمان

● أشعل اليمنيون الشمعة الـ٥١ لثورة السادس والعشرين من سبتمبر والـ٤٩ لثورة الرابع عشر من أكتوبر المجيدتين وأنظارهم تتجه إلى الأمام صوب مستقبل جديد على أمل تحقيق أحلامهم في الدولة المدنية والنهوض الاقتصادي والتنموي والاجتماعي والسياسي الذي بشرتهم به ثورتهم الأولى قبل نصف قرن وإضاعتها الصراعات والخلافات والمحاولات المتكررة والمستميتة لإنتاج الماضي وتكريسه فكراً وممارسة وهو ما لا يستقيم مع طبيعة الأشياء والظواهر بل إنه أنتج بيئات كابحة لكل تطور وهو ما يسعون إلى تجاوزه الآن .

● تجارب كثيرة مر بها اليمن سواء قبل عام ١٩٩٠م أو بعده عندما أصبح موحداً جميعها لم تستطع أن تحقق للشعب أحلامه في العيش الكريم وتجسد أهداف ثورته واقعاً وهو مايسعى إليه الآن بعد أن تعالت الأصوات في ثورة شبابية أرادت أن تعيد الاعتبار للشعب ومبادئ وأهداف ثورته الخالدة .. ولكن إلى أي اتجاه تأخذه الأيام وما هو مآل المستقبل .. هل سيفوت الفرصة مرة أخرى أم انه هذه المرة عازم على تجاوز خيباته ولن يقف إلا بإعادة تشكيل الدولة التي يجب أن تكون تنموية بامتياز بعد أن أضاعته الكثير من السياسة والصراعات والحروب أيضاً.

● إن بناء «الدولة التنموية» يجعل الدول أكثر استجابة وانفتاحاً للمساءلة أمام مواطنيها، ويتيح للمواطنين الانخراط بشكل أكثر فاعلية في الشأن العام، ويساعد على كسر الحلقة المفرغة من الاعتماد على الدولة التي كانت السمة المميزة للعقد الاجتماعي العربي السائد هكذا يقول تقرير تحديات التنمية العربية ٢٠١١م الصادر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي حمل عنوان: «نحو دولة تنموية في المنطقة العربية».

● وأكد التقرير أن الدول العربية يمكنها الاستجابة للمطالب التي ترددت أصداؤها عبر الشارع العربي منذ أواخر عام ٢٠١٠م سعياً لتحقيق الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ، إذا ما تبنت نموذج «الدولة التنموية» الذي يقوم على أساس عقد اجتماعي جديد من المساءلة المتبادلة، وتخلصت من نموذج الاقتصاد السياسي الريعي لبناء نموذج اقتصادي يقوم على تنمية النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والغنية بفرص العمل اللائق.

● وتناول التقرير العلاقة المتبادلة بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تكمن وراء خيارات السياسات التنموية التي انتهجتها الدول العربية وما أفرزته من نتائج للمواطن العادي، حيث يتجاوز التقرير في تحليلاته المنهج الكمي معتمداً إطاراً تحليلياً من منظور الاقتصاد السياسي .. كما وسلط التقرير الضوء على الطابع الإقصائي الذي اتسمت به عمليات التنمية العربية، حيث ترافق تراكم الدخل للبعض مع تعاظم تهميش فئات كثيرة من المواطنين وفقدانهم لحقوقهم الأساسية.

● هدف تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية إلى المساهمة في الحوار السياسي الراهن حول الاتجاه المستقبلي لمسارات التنمية، لاسيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. وينادي كاتبوا التقرير بتبني نموذج جديد للتنمية العربية لا يتم التعامل وفقا له مع قضية الاستقرار من منظور أمني محض، أو أولاً وقبل كل شيء، لا ينظر فيه إلى التقدم من منظور منفعة السلع والخدمات (مثل نمو نصيب الفرد من الدخل)، بل من خلال القدرات الجوهرية التي يتسنى من خلالها للفرد أن يختار حياة يعتبرها ذات قيمة. إن الدولة التنموية قادرة على تحويل الإمكانيات الهائلة والموارد الطبيعية في المنطقة إلى قاعدة يتأسس عليها النمو الاستيعابي الذي يحترم حقوق الإنسان، ويحد من الفقر، ويخلق فرصاً للعمل اللائق، وينظر إلى الإنفاق الاجتماعي على أنه استثمار حقيقي في المستقبل.

● يقول التقرير إن العالم العربي أغنى مما آل إليه تطوره. وعليه، فإن المهمة الأساسية للدولة التنموية هي الاستثمار في مواطنيها. وسعياً لتحقيق هذا المأرب، فإن ما هو مطلوب وممكن هو إصلاح السياسات الاجتماعية الراهنة، وتطوير خطط تنموية قومية رصينة تركز على السياسات الصناعية والزراعية والتجارية، وزيادة إنتاجية العمل، وتحديد أولويات الاستثمار في القطاعات والمشروعات التي تضمن أساساً اقتصادياً وبيئياً قابل للاستدامة. ومن شأن وضع هذه الاستراتيجيات التنموية القومية موضع التنفيذ في إطار أرحب للتكامل الإقليمي العربي أن يخلق آثاراً إيجابية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

من أجل عقد اجتماعي جديد

● يشير التقرير إلى أن السبب الرئيس للربيع العربي كان انهيار العقد الاجتماعي الفاشل القائم على توزيع العائدات مقابل القبول السياسي. وأضافت أن هذا النظام أسفر، بدلاً من ذلك، عن قدر أكبر من انعدام المساواة، وهو غير مستدام على المدى الطويل لأنه مدعوم فقط من موارد طاقة متقلبة .

● ويقول التقرير : يكمن وراء كل تلك العمليات المذكورة استبعاد المواطنين العاديين من العمليات السياسية وحرمانهم من الوسائل الضرورية لمساءلة الدولة عن أدائها . وتتضافر كل هذه العمليات الاقصائية في المنطقة العربية لتشكل الأسباب الجذرية لاستمرار تحديات التنمية الرئيسية العصية على الحل.

● علاقات الحوكمة القائمة على العلاقات الريعية، وتزاوج السلطة والثروة بشكل يجعلهما غير خاضعين للمساءلة: تحتفظ الدولة في معظم الدول العربية بالسيطرة على الأصول المادية التي يمكن من خلالها تحصيل ريع اقتصادي أو جني ريع سياسي.

● وقد أزاح تراكم الموارد المالية التي تتدفق من تلك الأصول عن كاهل الدولة ضرورة الاعتماد على الضرائب لتلبية متطلباتها المالية. ونتيجة لذلك، فقد ساد عقد اجتماعي يتسم بالافتقار الواضح للمساءلة المتبادلة بين الدولة والمواطنين. علاوة على ذلك، اعتمدت معظم الدول العربية المنظور الأمني في تحقيقها الاستقرار.

● وأدى ذلك كله إلى وضع أصبحت الدولة بمقتضاه خارج نطاق المساءلة العامة عن أفعالها، مما مهد الطريق لتركز السلطة والثروة في أيد شبكة متداخلة من النخب السياسية والاقتصادية .

● ويشير التقرير إلى عمليات الإقصاء التي طالما أعاقت جهود التنمية العربية ويحدد عدداً منها و التي أدت بالمنطقة العامة المتعثرة، وغير الخاضعة للمساءلة؛ والسيطرة على الأسواق من قبل شركات يمتلكها ذو الحظوة السياسية؛ وتركز الأصول بشكل متزايد – بما فيها الأراضي الزراعية الخصبة – في أيدي النخب، بما يقوض الحقوق الجماعية التقليدية للاستفادة منها؛ وإهمال الأقاليم الفرعية الداخلية البعيدة عن المدن الرئيسية واستبعاد مجموعات معينة من السكان من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية؛ فضلاً عن انعدام إمكانية نفاذ الفقراء إلى الفرص الاقتصادية .

● وتناول التقرير العلاقة المتبادلة بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تكمن وراء خيارات السياسات التنموية التي انتهجتها الدول العربية وما أفرزته من نتائج للمواطن العادي، حيث يتجاوز التقرير في تحليلاته المنهج الكمي معتمداً إطاراً تحليلياً من منظور الاقتصاد السياسي .. كما وسلط التقرير الضوء على الطابع الإقصائي الذي اتسمت به عمليات التنمية العربية، حيث ترافق تراكم الدخل للبعض مع تعاظم تهميش فئات كثيرة من المواطنين وفقدانهم لحقوقهم الأساسية.

● كما يشير التقرير إلى أن أحد التحديات الرئيسة التي يواجهها العالم العربي هو البطالة. فالبلدان العربية تشهد تنامياً سريعاً في أعداد سكانها، غير أن الوظائف الجديدة تبقى قليلة في هذه الاقتصادات القائمة على الموارد. وغياب الوظائف صعب بشكل خاص بالنسبة إلى الداخلين حديثاً إلى سوق العمل، ولاسيما النساء والشباب منهم. كما يرى التقرير أن مشاركة المرأة في سوق العمل في العالم العربي تُقدّر بنصف المعدل العالمي.

استيعاب الدرس

● تتوارى القضايا الاقتصادية، التي لعبت دوراً محورياً في الانتفاضات العربية خلف القضايا السياسية في خطاب ما بعد الثورة الدائر بين الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، هكذا يقول تقرير تحديات التنمية في الدول العربية لعام ٢٠١١م.

● ويحذر التقرير من أنه ما لم يتم التصدي بشكل ملائم للتحديات الاقتصادية وخاصة قضية العدالة الاجتماعية فإن التقدم العربي نحو التحول الديمقراطي سيواجه خطر الإحباط .

● العديد من التقارير العربية والدولية بما في ذلك تقارير التنمية البشرية صدرت خلال السنوات الماضية وأبرزت التحديات والمشاكل التي تواجهها المنطقة العربية مجتمعة وكل دولة على حدة والمخاطر المحدقة من عدم الاستجابة الايجابية لهذه التحديات ومن ذلك ارتفاع البطالة وخاصة في أوساط الشباب واتساع رقعة الفقر والحرمان والتفاوت وسوء الإدارة والتدهور البيئي وزيادة السكان وغياب التنمية المتوازنة وغيرها .. لكن التعامل مع مخرجات هذه التقارير بعدم الجدية والاستخفاف أحياناً والتقليل من أهميتها في أحيان أخرى وهو ما عمق من هذه المشاكل وصولاً إلى تفجرها خلال العامين الماضيين في عدة دول عربية ولا تزال تداعياتها قائمة مالم يتم استيعاب الدرس والتحول السريع نحو نمط تنمية جديد يستجيب لمجمل التحديات .

● وقد صدر تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية الأوّل عام ٢٠٠٩م وأبرز ستة تحديات رئيسية ومتشابكة تواجهها دول المنطقة، وتشمل: إصلاح المؤسسات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز وتمويل عمليات النمو لصالح الفقراء، وإصلاح نظم التعليم، وتنويع مصادر النمو الاقتصادي، وزيادة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في ظل القيود البيئية القائمة.. ويشدد التقرير على أن التعامل مع هذه التحديات يحتاج إلى نموذج شامل يعتمد نهج التنمية البشرية القائم على الحريات كأساس لتحقيق التنمية.

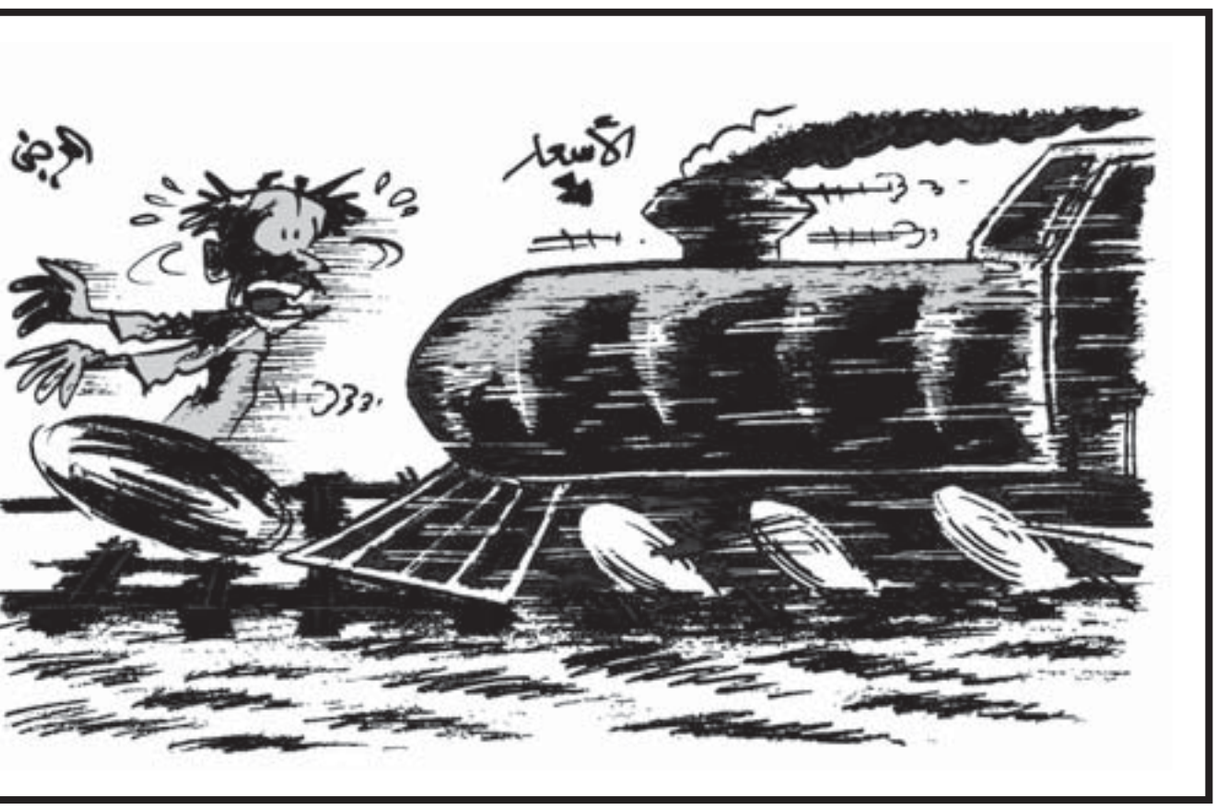

نقاط

أحدهم سرق فرحتي

معين النجري

■ قال الشاعر إبراهيم القانص «يأتي العيد ليفضح المستورين طوال العام» ربما لم يدرك صديقي حجم الغصة التي تكاد تنفجر في حلقي كلما تذكرت هذه الجملة الصادقة كالحقيقة والصادمة كالخيانة.

حتى أولئك الذين تحسبهم أغنياء من التعفف لم يعودوا قادرين على ممارسة تعففهم بسلام في هذا الزمن الفضائحي، هؤلاء يستطيعون إيهام جيرانهم وأهليهم بالغنى والستر طوال العام لكنهم يتساقطون في مواسم الأعياد كما تفعل الأضاحي بالضبط.

■ يفضحهم العيد في عيون أطفالهم المتوسلة فرحة ولو مؤقتة تأتيهم بملابس جديدة حتى لو كانت صينية أو رديئة الصنع، المهم أن يخرجوا إلى أقرانهم بملابس لم يروهم فيها من قبل، ليس لأنهم بحاجة إلى تلك الملابس ولكن ليساعدوا أهاليهم في استكمال مسلسل «تحسبهم أغنياء».

■ يقتلهم العجز أمام تلك العيون البريئة المنتظرة منذ عام لهذه المناسبة فيجتهدون ويجاهدون في كل الجبهات المتاحة وغير المتاحة علهم ينجون بأنفسهم وتسلم ذواتهم من حالة التكسر والانكسار ذلاً، فينجح البعض وتلازم الخيبة الآخرين الذين لا يجدون عزاء في الانتحاب ليلاً في إحدى زوايا البيت المظلمة أو على ناحية شارع طوييل لا يرتاده الأغنياء والناجون من بطش الأعياد ومطالبها.

■ الأسئلة الكثيرة التي يطرحها الصغار على آبائهم بإمكانها أن تجعل الجبال تراباً مبثوثاً، بإمكانها أن تفجر في الصخرة الصماء إثنتي عشرة عيناً دموع.

حتى أسئلة الأطفال تختلف رغم براءتها بحسب موقع أسرهم الاجتماعي.

فأطفال الأغنياء والميسورين يتساءلون عن نوع الماركة التي سينثرونها وكم قطعة يجب أن يفاوضوا رب الأسرة عليها.. أو ربما يكون المقترح أن يدفع لهم مبلغاً من المال (قاطع مقطوع) وهم سيتصرفون بمعرفتهم.

بينما يجمع أطفال (الغلابة) على سؤال واحد يوجهونه لوالدهم: هل ستشتري لنا ملابس هذا العيد أم سيكون كسابقه؟

كم كنت متجلياً وربما موجوعاً يا إبراهيم حين قلت هذه العبارة (يأتي العيد ليفضح المستورين طوال العام).

فالعيد في هذا البلد لم يعد مناسبة فرائحية بل مناسبة فجائعية يترقبها معظم سكان ما كانت تسمى قديماً بـ(السعيدة).

أتمنى منك أيها القانص ألا تقنص لنا عبارات أخرى تفسد علينا باقي المناسبات فوق ما هي فاسدة.. يكفي أنا أفدي قلبك.

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

سواء!

نبيلة الزبير

تعرفوا أيش سبب اللي وصلت له حالنا من سوء؟ هو انحسار جهدنا في العمل الجماعي. وهذا نفسه هو بسبب انحسار الأمل في جدواه. واللي عنده بارقة أمل تلاقينا ننزل على راسه لما نثبطه ونحبطه ونخليه زينا تاكي في مقيله ويلعن في كل شي قباله.

الحقوق!

همدان العليي

استمرأ الناس الذل والخنوع وصمتوا عن حقهم في رفض ما يمس دماءهم و يفسد أخلاقهم وينتهك حرماتهم.. ولووا أعناقهم ظنا منهم بأنهم ليسوا أمة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»..

أصبحنا نجيد فقط قول: لا حول ولا قوة إلا بالله. ونضرب كف على كف..!

أن تكون حقوقيا تطالب بحقوقك وحقوق الآخرين وتسعى للحفاظ على انسانيتهم وكرامتهم؛ فأنت من قصده الله ورسوله بالآمر بالمعروف والناهي عن المنكر..!

خناجر مسمومة

مجيب الحميدي

الكيان الصهيوني والقاعدة ومزاعم الأسلحة الكيماوية من هذه الأوبئة الثلاثة تتسلل الخناجر المسمومة إلى ظهورنا، سواء باسم التذرع بالمقاومة لتبرير ركوب الشعب أو باسم المحافظة على أمن الكيان الصهيوني وحمايته من الديمقراطية القادمة،أو تبرير احتلال أراضينا لمواجهة جحافل الإرهاب ومحاربة الأسلحة الكيماوية